

Distr.: General
15 February 2007

القرار ١٧٤٣ (٢٠٠٧)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٦٣١ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراراته السابقة بشأن هايتي، وخصوصا قراراته ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، وكذلك بيانات رئيسه ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أيضا التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرز في العملية السياسية في هايتي، بوسائل منها إجراء الانتخابات الوطنية والبلدية والمحلية في عام ٢٠٠٦ بنجاح، وإذ يكرر نداءه إلى حكومة هايتي وجميع الهايتيين لمواصلة الحوار السياسي والمصالحة الوطنية الشاملين بغية توطيد الحكم الديمقراطي،

وإذ يسلم بالطابع المترابط للتحديات التي تواجه هايتي، وإذ يؤكد من جديد أن التقدم المستدام في مجال الأمن، وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي، والمصالحة الوطنية، والتنمية، أمور متداعمة، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الهايتية والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات،

وإذ يسلم بأن احترام حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة، ومعالجة مسألة الإجرام، والحكم المتسم بالمصداقية والكفاءة والشفافية، هي من الأمور الحيوية لكفالة الأمن في هايتي،



وإذ يعرب عن تقديره لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهي جهة فاعلة رئيسية في عملية تحقيق الاستقرار الجارية في البلد، لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في كفالة تهيئة بيئة آمنة مستقرة، وإذ يرحب بالتعاون الوثيق الذي نشأ في هذا الصدد،

وإذ يؤكد على دور المنظمات الإقليمية في عملية تحقيق الاستقرار والتعمير الجارية في هايتي **وإذ يدعو** البعثة إلى مواصلة عملها عن كثب مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية،

وإذ يؤكد على ضرورة اعتماد مجموعة متنوعة من التدابير لتحقيق نزع سلاح أفراد العصابات وتسريحهم وإعادة إدماجهم بصورة فعالة، **وإذ يشجع** حكومة هايتي على التنسيق مع المجتمع الدولي، بغية تسريع الجهود المبذولة في هذا الصدد،

وإذ يدعو حكومة هايتي إلى الحفاظ، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، على الزخم المحرك لعملية إصلاح قطاع الأمن، ولاسيما خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن الجهود الرامية إلى إصلاح جهاز القضاء وأنظمة السجون، بوسائل منها معالجة مسألة امتداد فترات الاحتجاز بانتظار المحاكمة، واكتظاظ السجون، ومن خلال وضع حد للإفلات من العقاب،

وإذ يشجع قيام السلطات الهايتية، بدعم من الجهات المانحة والمنظمات الإقليمية، بإنشاء مؤسسات انتخابية دائمة وفعالة؛

وإذ يحث حكومة هايتي على القيام، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، بوضع استراتيجية موحدة لإصلاح قطاع العدل تشمل ضم جميع الموارد والتخطيط المشترك؛

وإذ يشدد على ضرورة الإسراع بتنفيذ مشاريع فعالة وملموسة بقدر كبير، تكون كثيفة الاستخدام لليد العاملة، وتساعد على إنشاء فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإذ يؤكد على أهمية المشاريع السريعة الأثر في مرحلة ما بعد الانتخابات،

وإذ يعترف بالعمل الجدير بالثناء الذي قامت به السلطات الهايتية والبعثة لتلبية احتياجات السكان المتضررين من الكوارث، وإذ يرحب بالأعمال المنسقة في هذا الصدد في المستقبل،

وإذ يعرب عن امتنانه للقوات وأفراد الشرطة التابعين للبعثة ولبلدانهم، وإذ يحيي من أصيبوا ويشيد بذكرى من قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم،

وإذ يؤكد أن شعب هايتي وحكومته يتحملان المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيادة القانون واستتباب النظام في البلد، وإذ يقر بالتزام حكومة هايتي إزاء شعبها وإزاء الشركاء الدوليين،

وإذ يقرر أن الحالة في هايتي لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، رغم ما أحرز من تقدم حتى الآن،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على النحو الوارد في القرارات ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى؛

٢ - **يرحب** بتقرير الأمين العام S/2006/1003 المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، **ويحيط علما** بالتوصيات الواردة فيه؛

٣ - **يعرب** عن كامل تأييده للممثل الخاص للأمين العام، وخصوصا لما يبذله من جهود لتحسين الوضع الأمني في تعاون وثيق مع حكومة هايتي، ويعيد تأكيد سلطته فيما يتعلق بتنسيق وتسيير جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي؛

٤ - **يقر** بملكية حكومة هايتي لجميع جوانب تحقيق الاستقرار والحكم الرشيد في البلد ومسؤوليتها الرئيسية عن ذلك ويقر بدور البعثة في دعم جهود الحكومة في هذا الصدد، ويشجع حكومة هايتي على مواصلة الاستفادة الكاملة من الدعم الدولي لتعزيز قدراتها؛

٥ - **يعيد تأكيد** دعوته إلى البعثة لأن تدعم العملية الدستورية والسياسية الجارية في هايتي، من خلال أمور منها بذل مساعيها الحميدة، ولأن تقوم، بالتعاون مع حكومة هايتي، بتعزيز إجراء حوار سياسي ومصالحة وطنية شاملين؛

٦ - **يرحب** باستمرار المساهمة التي تقدمها البعثة في مجال بناء القدرات والمؤسسات على جميع المستويات، ويهيب بالبعثة أن تقوم، وفقا لولايتها، بتوسيع نطاق الدعم الذي تقدمه لتدعيم مؤسسات الدولة، ولا سيما خارج بورت - أو - برانس، بوسائل منها توفير الدراية الفنية المتخصصة للوزارات الرئيسية؛

٧ - **يطلب** إلى البعثة أن تواصل عملياتها المتسارعة دعما للشرطة الوطنية الهايتية في تصديها للعصابات المسلحة، وذلك بالقدر الذي تستدعيه عملية إعادة إحلال الأمن، ولا سيما في بورت - أو - برانس، ويشجع البعثة وحكومة هايتي على التنسيق فيما بينهما لاتخاذ تدابير رادعة بغرض تخفيض مستوى العنف؛

٨ - **يطلب أيضا** إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بالأطراف الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي، تعزيز العمليات الأمنية التي تقوم بها حكومة هايتي بدعم من البعثة بأنشطة رامية إلى التحسين الفعال لظروف معيشة السكان المعنيين؛

٩ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛

١٠ - **يطلب** إلى البعثة، في هذا الصدد، أن تعجل بجهودها لإعادة تخصيص مواردها الموضوعة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى برنامج شامل لمكافحة العنف في المجتمعات المحلية على النحو الذي قرره المجلس في القرار ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، وذلك في تنسيق وثيق مع حكومة هايتي وغيرها من الأطراف الفاعلة المعنية؛

١١ - **يشجب** ويدين بأقوى العبارات أي اعتداء على موظفي البعثة **ويطالب** بعدم ممارسة أي عمل من أعمال الترهيب أو العنف ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغير ذلك من المنظمات الدولية والإنسانية العاملة في المجالات الإنسانية أو الإنمائية أو في مجال حفظ السلام؛

١٢ - **يعيد تأكيد** ولاية البعثة فيما يتعلق بتوفير الدعم التشغيلي لخفر السواحل في هايتي، ويدعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع حكومة هايتي، بالتنسيق مع البعثة، للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة عبر الحدود ولسائر الأنشطة غير القانونية؛

١٣ - **يرحب** بالتقدم في تنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية، **ويطلب** إلى البعثة أن تواصل، وفقا لولايتها، مساعدة حكومة هايتي في إصلاح وإعادة تشكيل الشرطة الوطنية الهايتية، بوسائل منها زيادة الزخم المحرك لعملية الرصد والتوجيه والتدريب والفرز المتعلقة بجميع أفراد الشرطة، وتعزيز القدرات المؤسسية؛

١٤ - **يطلب** إلى البعثة توفير الدعم اللازم للسلطات الهايتية فيما تبذله من جهود لإصلاح العناصر الرئيسية لقطاعي العدالة والسجون، بشكل متسق تماما مع خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وإعادة تشكيلها، بما يتفق مع ولايتها بموجب القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) وكما تقرر كذلك في القرار ١٧٠٢ (٢٠٠٦)، **ويحث** حكومة هايتي على الاستفادة الكاملة من ذلك الدعم؛

١٥ - **يؤكد من جديد** ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان، ويدعو سلطات هايتي إلى مواصلة بذل الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

١٦ - **يرحب** بسياسة البعثة المتمثلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة وفي مراعاة الاعتبارات الجنسانية على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، باعتبارها مسألة مندرجة في جميع جوانب ولايتها، وأن تبقي المجلس على علم بذلك؛

١٧ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من العنف المسلح، فضلا عن عمليات الاغتصاب وأشكال الاعتداء الجنسي الأخرى الواسعة الانتشار التي تستهدف البنات.

١٨ - **يؤكد** على أهمية استمرار تقديم المساعدة للمعاونة في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان هايتي، وفي ذلك الصدد يحيط علما مع التقدير بالبلاغ المشترك الصادر عن المؤتمر الدولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهايتي الذي عقد في مدريد، بإسبانيا، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ويشجع الجهات المانحة على التعجيل بتقديم تبرعاتها المعلنة مساهمة منها في تحقيق التنمية والاستقرار في هايتي؛

١٩ - **يدعو** البعثة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل زيادة التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع شتى الأطراف الإنمائية الفاعلة في هايتي من أجل كفالة زيادة كفاءة الجهود الإنمائية ومعالجة المشاكل الإنمائية العاجلة؛

٢٠ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وخصوصا البلدان المانحة، إلى أن تقوم، بالتعاون مع السلطات الهايتية، باستحداث ودعم نظام مجدد لتنسيق تقديم المعونة يركز على الاحتياجات الفورية وكذلك على التعمير والحد من الفقر على المدى الطويل؛

٢١ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة اتباع استراتيجية استباقية للاتصالات والعلاقات العامة من أجل تحسين فهم الجماهير لولاية البعثة ودورها في هايتي؛

٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة الامتثال التام من قبل جميع أفراد البعثة لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإبقاء المجلس على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على أن تقوم على النحو المناسب بالتحقيق في الأعمال التي لأفرادها ضلعٌ فيها وبمعاقبة مرتكبيها؛

٢٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر ولكن في موعد غايته ٤٥ يوما قبل تاريخ انتهاء ولايتها، وأن يضمن تقريره تقييما شاملا للمخاطر الأمنية والتحديات والأولويات التي تواجه هايتي، وتوصيات محددة عن كيفية التعجيل بعملية بناء السلام، وبناء القدرات المؤسسية في قطاعي الأمن والعدل، وتحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هايتي؛

٢٤ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.